

المحاضرة الثامنة: المعلومات والوثائق الضرورية لعملية التقييم

ينبغي قبل القيام بعملية التقييم جمع عدد كبير من الوثائق والمعطيات التي تستخدم كمعلومات تفيد العملية، وذلك لتكوين صورة عامة عن وضعية المؤسسة لمعرفة ماضيها وقدراتها الكامنة في المستقبل، فإعداد وتجميع هذه الوثائق والمعلومات من شأنه أن يسهل عملية التقييم، فضلاً عن مساعدته في التقليل من التكاليف المترتبة عن هدر الوقت، وتكمن أهمية ماضي المؤسسة في اعتباره خزاناً مهماً للمعلومات، يستفاد منه كلما دعت الضرورة لذلك، بحيث يمكننا من الحصول على أكبر قدر من المعلومات والتفاسير التي تساعد في تدقيق وتعميق الدراسة عن وضعية المؤسسة.

1- الوثائق والمعلومات المحاسبية: تعد الوثائق المحاسبية من أهم مصادر المعلومات في المؤسسة والتي بني عليها نظامها المعلوماتي، ومن ثم تتخذ على إثرها القرارات التي يصدرها المسكرون، وتتمثل هذه الوثائق في (1):

- **الميزانية :** توضح الذمة المالية للمؤسسة في زمن محدد عادة ما يكون نهاية السنة (أو بشكل نصف سنوي أو في الغالب ربع سنوي بالنسبة للمؤسسات المسعرة المطالبة إلزاماً بنشر قوائمها المالية)، حيث تظهر فيها التزامات المؤسسة اتجاه دائنيها واتجاه مؤسسيها، كما تظهر فيها حقوقها المتمثلة في الاستثمارات والمخزون والذمم، وبالتالي تعبر الميزانية عن المركز المالي الإجمالي للمؤسسة.

- **جدول حسابات النتائج:** يوضح هذا الجدول كل الأعباء والنواتج التي تتعلق بنسبة معينة بالإضافة إلى أرصدة التسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال، ونتيجة الدورة قبل الضريبة وبعدها.

(1) بكاري بلخير، مرجع سابق، ص ص 19-20

- **الوثائق الملحقه:** تتمثل في الجداول المبنية في النظام المحاسبي المالي بعد جدولي الميزانية وحسابات النتائج، والتي تبدأ من جدول حركة الذمة المالية إلى جدول المعلومات المختلفة، وتعتبر هذه الجداول مفصلة ومكاملة لجدولي حسابات النتائج والميزانية، وعليه فهي تشكل موردًا إضافيًا للمعلومات التي تساعد مختلف الأطراف في التعرف على وضعية المؤسسة.

تمد القوائم المالية الختامية الخبير المقيم بمعلومات عن ماضي المؤسسة وطبيعة نشاطها، وكذلك معرفة أصولها وأدائها الاقتصادي من خلال نتائجها المحققة، لكن مع ذلك تبقى غير كافية لاعتمادها على التكلفة التاريخية في التسجيل والتي لا تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مما يتطلب من الخبير القيام ببعض الإجراءات والتعديلات التي تجعل المعطيات أكثر تعبيرًا عن الواقع.

- **التصريحات الجبائية:** يترتب عن مزاولة نشاط المؤسسة مجموعة من المستحقات لفائدة مصلحة الضرائب، ولذلك نجدها تقوم بملأ استثمارات شهريًا وسنويًا تصرح فيها بمختلف الضرائب والرسوم التي على عاتقها. إذ تفيد التصريحات الجبائية الخبير في معرفة نتائج المؤسسة ورقم الأعمال المصرح به، ومن ثم مقارنته بالبيانات المحاسبية التي بحوزة المؤسسة وذلك لثلاث سنوات على الأقل لتتيح له معرفة إمكانياتها من خلال تطور رقم أعمالها وحجم مبيعاتها وكذلك تطور نتائجها التي تعكس تحسن أدائها أو العكس، وعمومًا تتيح التصريحات الجبائية والوثائق المحاسبية للخبير تتبع نشاط المؤسسة بصورة ديناميكية.

- **مراجعة الحسابات:** يتولد عن تشغيل أي نظام معلومات نقاط ضعف ونقاط قوة لذا لن يكون نظام المعلومات المحاسبي محل استثناء من هذه القاعدة، فهو بدوره معرض لأن تكتنفه أخطاء وهفوات عند تشغيله من طرف الأفراد القائمين عليه عن قصد أو دون قصد، لذا ينبغي كشفها والتخلص منها لضمان خلوه من أي تشوهات قد تؤثر في صدق وحقيقة المعلومات المتولدة عنه، لهذا الغرض كان لزامًا إجراء رقابة على هذا النظام والتي من بينها المراجعة الخارجية والتي يقوم بها محافظ الحسابات، حيث يقوم بمطابقة مدى مصداقية وتنظيم الحسابات من خلال مراجعة وتدقيق الحسابات، وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ويتم اختيار محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة للمساهمين، التي يكون ملزماً أمامها برفع تقرير مفصل في نهاية مهمته، يشير فيه إلى نتائج تدخله بالتأكد على مدى مصداقية وسلامة الميزانيات المحاسبية المعدة من طرف المؤسسة.

تعد مراجعة الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية وسيلة فعالة لتقويم نظام المعلومات المحاسبي وتضفي صفة المصداقية على المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يجعل من إطلاع الخبير على آخر تقرير لمحافظ الحسابات من الأهمية بما كان، للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة التي تسمح بالتقييم الجيد والموضوعي.

2- وثائق أخرى: تعتبر الوثائق والمعلومات المحاسبية غير كافية لوحدها لتزويد الخبير بالمعلومات الضرورية عن مختلف أصول المؤسسة وأنشطتها، لذلك ينبغي توفر مجموعة أخرى من الوثائق والمعلومات تساعد في تدعيم الوثائق المحاسبية وتمد بأكثر تفاصيل، والتي يمكن أن نخرج على بعضها كما يلي²:

- آخر محضر للجمعية العامة؛
- تقارير محافظي الحسابات إن وجدت (التأكد من حملها تحفظات أم لا)؛
- تاريخ آخر مراقبة ضريبية ونتائجها؛
- مخططات الأراضي والمباني بالتفصيل (عقود ملكيتها، طبيعة استغلالها، فيما كانت مؤجرة أو مملوكة)؛
- آخر خبرة تأمينية إن وجدت؛
- جرد تجهيزات الإنتاج أو على الأقل الأساسية منها، مع تعيين سنّها؛
- قائمة تتضمن مساهمات الشركة بالقيم في فروع أخرى، مع الهيكل التنظيمي للمجموعة وذلك في حالة وجودها؛
- أهم الإتفاقيات التقنية المبرمة؛
- قائمة بالعلامات وبراءات الاختراع التي تملكها المؤسسة وتلك التي اشترتها من الأشخاص الخارجيين؛
- عقود السلفات، الرهون العقارية والرهون الحيازية؛

(2) هوارى سويسى، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في إطار التحولات الاقتصادية للجزائر ، مرجع سابق، ص ص 54-55

- عقود التأجير والقروض الإيجارية؛
 - قائمة بالمنتجات وأسعارها؛
 - توزيع رأس المال الاجتماعي؛
 - القانون الأساسي للشركة؛
 - مكونات الحافظة المالية للمؤسسة؛
 - الهيكل التنظيمي للتوظيف؛
 - العقود التجارية؛
 - كل الوثائق التي يراها المسكرون ضرورية لتقييم المخاطر والإمكانيات التي تخص المؤسسة، بالإضافة إلى نوعية التسيير (الموازنات والمخطط التقديري بالخصوص)؛
 - قائمة لفروع المؤسسة إن وجدت مع تقديم نفس المعلومات والوثائق السابق بيانها.
- مما لا شك فيه أن الوثائق السابقة تمثل مصدرًا هامًا لمعلومات، تفيد بالدرجة الأولى في إعداد عملية التشخيص، ومن ثم السماح للخبير المقيم بأخذ صورة مفصلة حول وضعية المؤسسة.